الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: محدود

E/ESCWA/SD/89/1

٢٨ ايلول/سبتمبر ١٩٨٩

Arabic

الاصل : بالعربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

شعبة التنمية الاجتماعية والسكان
والمستوطنات البشرية

تقرير عن دور الامم المتحدة والاسكوا
في مجال المعوقين

ورقة مقدمة الى المؤتمر الاقليمي الثاني لممثلي الجمعيات والهيئات العربية الاعضاء في منظمة التأهيل الدولية الذي سيعقد في القاهرة ١٠-١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩

89-1241

مقدمة

تقول تقديرات الامم المتحدة لعام ١٩٨١ ان اكثر من ٥٠٠ مليون شخص في العالم معاقون، وان ٥٠ بالمائة منهم يعيشون في الدول النامية اي حوالي ٢٠٠ الى ٢٥٠ مليون نسمة. وبالرغم من غياب عمليات المسح الاحصائي الدقيق في كثير من الدول العربية لتقدير حجم مشكلة المعوقين بالاضافة الى تجاهل المشكلة في بعض هذه الدول، الا ان الاعلان العربي للعمل مع المعوقين والذي صدر في عام ١٩٨١ قد قدر حجم المشكلة بخمسة عشر مليون عربي اي بنسبة ١٠٪ من مجموع السكان وفي بعض دول المنطقة بالاخص تلك التي عانت وتعاني من حروب شرسة وطويلة، تقدر نسب المعوقين باكثر من عشرة بامئة بكثير.

ونظراً لكبر حجم المشكلة في العالم بشكل عام وفي المنطقة العربية بشكل خاص، وحثاً لجهود الدول في مواجهتها، فقد كرست الامم المتحدة عام ١٩٨١ عاماً عالمياً للمعوقين تحت شعاري «المشاركة الكاملة» و «المساواة». ومحور هذين الشعارين هو كسر اطواق الاعاقة وتمكين المعاقين من المشاركة التامة في حياة مجتمعهم بقدر ما تسمح به طاقاتهم وامكاناتهم وذلك باعتبارهم مواطنين ينبغي ان يتمتعوا بالمساواة مع غيرهم من المواطنين في الحقوق الاساسية وفرص المشاركة والعمل.

وقد دعت الامم المتحدة الدول الاعضاء الى تنظيم لجان وطنية للسنة الدولية للمعاقين تتألف من مختلف الوزارات والهيئات الحكومية والاهلية ذات العلاقة بموضوع المعاقين في ابعاده المتنوعة. وقد تألفت هذه اللجان في الاقطار العربية وبدأت فعلاً في وضع البرامج المتنوعة لفئات المعاقين، بل ان بعض هذه الدول التي

لم يكن لديها اي برامج او مؤسسات في هذا المجال قد بدأت فعلاً في اتخاذ الخطوات العملية لانشاء بعض المؤسسات العلاجية والتأهيلية للمعاقين.

المؤتمر العربي الاقليمي

كجزء من برامج النشاطات التي خططت لها خلال السنة الدولية للمعوقين، دعت اللجنة الوطنية الكويتية بالتعاون مع الامم المتحدة/اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لعقد مؤتمر عربي اقليمي في الفترة ١-٥ ابريل/نيسان ١٩٨١ بمدينة الكويت. وقد شاركت في المؤتمر وفود من سبعة عشر دولة عربية كان من بين اعضاء بعضها افراد معاقون اضافة الى المنظمات العربية والدولية وخبراء مختصين في شؤون المعاقين من اقطار افريقية وسيوية واوروبية. وكان من اهم منجزات هذا المؤتمر هو «الاعلان العربي للعمل مع المعاقين» الذي تضمن مبادىء تكافؤ الفرص والعدالة في مجالات التدريب والتعليم والعمل. ويشمل هذا الاعلان خمسة اقسام هي: الاسس والمبادىء، والاهداف، ووسائل العمل واساليبه، والتعاون العربي، والتعاون الدولي (مرفق-١)

العقد الدولي للمعوقين

اعتمدت الجمعية العامة للامم المتحدة في قرارها ٥٢/٣٧ المؤرخ في ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين. واعلنت الجمعية العامة في قرارها ٥٣/٣٧ المؤرخ في ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ الفترة من ١٩٨٣ الى ١٩٩٢ عقد الامم المتحدة

للمعوقين عندما اتضح ان تنفيذ البرامج الموضوعة لهذه السنة يحتاج الى وقت اطول بكثير من الوقت المقرر له. ولقد جاء اعلان العقد ليعطي اطارا زمنيا تتحقق فيه البرامج والاهداف التي تضمنها برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين ويجري خلاله استعراض التقدم المحرز وتقييمه. وقد انتصف العقد في عام ١٩٨٧. والمعروف ان الامم المتحدة ناشدت من خلال وكالاتها المختلفة كل منظمة من المنظمات ان تتخذ جميع الاجراءات الممكنة في حدود اختصاصها بما يعزز تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين. وفي هذا الصدد، صاغت لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثلاثين المعقودة في فيينا خلال الفترة من ٢٣ شباط/فبراير الى ٤ آذار/مارس ١٩٨٧، قرارا عنوانه «عقد الامم المتحدة للمعوقين» وهو القرار الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما بعد (القرار ٤٣/١٩٨٧). وكانت هناك دعوة مماثلة في الاجتماع الخامس المشترك بين الوكالات بشأن عقد الامم المتحدة للمعوقين، وهو الاجتماع الذي عقد في فيينا في الفترة من ١٧ الى ٢٢ آب/اغسطس ١٩٨٧.

اجتماع الخبراء العالمي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين في منتصف عقد الامم المتحدة للمعوقين

تلبية لطلب الجمعية العامة للامم المتحدة، دعا الامين العام الى عقد اجتماع الخبراء العالمي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين في ستوكهولم بناء على دعوة من حكومة السويد في الفترة من ١٧ الى ٢٢ آب/اغسطس ١٩٨٧. وقد نظر الاجتماع في اوضاع المعوقين وقام باستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج

العمل العالمي للمعوقين اثناء النصف الاول من عقد الامم المتحدة للمعوقين تحت شعار الاعتراف بحقوق الانسان للمعوقين اولاً باعتبارهم مواطنين يتمتعون بكامل الحقوق التي يتمتع بها سائر المواطنين وبشكل ثانوي فقط باعتبارهم منتفعين بالخدمات الاجتماعية وغيرها من الخدمات. كما استعرض المؤتمر العقبات التي حالت دون تنفيذ بعض النشاطات اثناء النصف الاول من العقد ودرسها دراسة تفصيلية ومن ثم خرج بتوصيات لتحديد مجالات العمل ذات الاولوية المتبقية من العقد في اطار برنامج العمل العالمي (مرفق-٣).

وفي اعقاب التوصيات التي رفعها هذا الاجتماع الى الجمعية العامة والتوصيات التي اتخذتها الجمعية العامة في قرارها ٥٨/٤٣ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ والمعنون «تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين وعقد الامم المتحدة للمعوقين» فقد قامت الاسكوا بتكثيف انشطتها بشأن المعوقين في المنطقة.

اعمال الاسكوا المتعلقة بالمعوقين

قامت الاسكوا بدور متواضع في الترويج للسنة الدولية للمعوقين وفي تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين، خصوصا بالنسبة للاعلان العربي للعمل مع المعوقين الذي اصدره مؤتمر الكويت الاقليمي للمعوقين السالف الذكر. وكانت الاسكوا قد اعدت ورقة لذلك المؤتمر بعنوان «تقييم حالة المعوقين واحتياجاتهم في منطقة غربي آسيا». كما اعدت الاسكوا بالاضافة الى ذلك وثيقة لدورتها الثامنة عنوانها «السنة الدولية للمعوقين: المعوقون في منطقة الاسكوا: ملامح المشكلة وابعادها وخطة عمل اقليمية» وهي الوثيقة التي ناقشت ملامح مشكلة المعوقين في المنطقة وابعادها وقدمت اقتراحات بخطة عمل اقليمية.

وعملاً باحكام قرار الجمعية العامة ٥٣/٣٧ المؤرخ في ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢، قامت الاسكوا بتشكيل فرقة العمل المشتركة بين المنظمات. وتتألف فرقة العمل هذه من وكالات الامم المتحدة المعنية بالمعوقين. وقد جرى تشكيلها لتتولى تنمية وتنسيق الانشطة الاقليمية الخاصة بالمعوقين بما في ذلك اعداد الكوادر الكفوءة في مجالات الوقاية واعادة التأهيل وتدريب المعوقين وذلك للعمل على تعزيز تكافؤ الفرص وزيادة المشاركة. وتتألف فرقة العمل من ممثلين عن منظمة العمل الدولية ومركز الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الصحة العالمية، والمكتب الاحصائي في ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في الامم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا). وقد كلفت الاسكوا ايضا بالعمل بمثابة امانة لفرقة العمل هذه. واجتمعت فرقة العمل في عمان في الفترة من ٣١ الى ٣٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ وتوصلت الى اتفاق حول اطار عمل يتم في حدوده تطوير الانشطة الاقليمية المستقبلية وتقوم الاسكول في هذا المجال بدور المنسق.

وقامت الاسكوا بالاشتراك مع كل من المركز العراقي للبحوث الالكترونية والحاسبات التابع لمركز البحث العلمي، والمركز العراقي لرعاية معوقي الحرب ومكتب اليونيسكو الاقليمي للعلم والتكنولوجيا للدول العربية، برعاية ندوة دولية حول الحاسبات والالكترونيات في خدمة المعوقين وهي الندوة التي عقدت في بغداد في الفترة من ٤ الى ٦ ايار/مايو ١٩٨٧. وكان موضوع الندوة هو اعتياد الخبراء والمؤسسات في البلدان العربية على مختلف الابتكارات الالكترونية

والمعلوماتية التي استجدت في تقنيات اعادة تأهيل المعوقين بدنيا، وتعزيز القدرات المحلية على استخدام هذه الابتكارات. وقد حضر هذه الندوة ١٥٠ خبيراً منهم متحدثون من ايرلندا والجزائر والعراق وفرنسا والكويت والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية. وقدمت خلال الندوة خمس عشرة ورقة تمثل مختلف الابتكارات التي استجدت في استخدامات الحاسبات والالكترونيات لصالح المعوقين وكذلك التعليم والتدريب والخدمات والعمالة مع التأكيد بوجه خاص على القدرات الجديدة في الحركة والاتصال. وتم تقديم بيانات عملية لاحدث انواع التكنولوجيا التي تتضمن تكييف برامجية الحاسبات مع طريقة برايل. وترد وقائع الندوة مجمعة في وثيقة الاسكوا المعنونة «التقرير الختامي ووثائق الندوة الدولية حول الحاسبات والالكترونيات في خدمة المعوقين».

مؤتمر حول قدرات واحتياجات المعوقين في منطقة الاسكوا

وتلبية لتكليف الاسكوا من قبل فرقة العمل المشتركة بين المنظمات الدولية المذكورة اعلاه القيام بدور المنسق للانشطة الاقليمية التي تقوم بها تلك المنظمات في مجالات الاعاقة في المنطقة واستجابة منها ايضا لتوصية اجتماع الخبراء العالمي لعام ١٩٨٧، تقوم الاسكوا بتنظيم مؤتمر عن قدرات واحتياجات المعوقين في منطقة الاسكوا وذلك في عمان، الاردن بالتعاون مع مركز الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية، والمكتب الاقليمي للجنة الشرق الاوسط لشؤون المكفوفين وبتمويل من منظمة الاقطار المصدرة للنفط (الاوبك) وصندوق الخليج العربي لمنظمات الامم المتحدة الانمائية

والحكومة الهولندية، بهدف توفير محفل يجتمع فيه الخبراء ويتبادلون المعلومات فيما بينهم حول قضايا الاعاقة والخروج بتوصيات حول عدد من الانشطة والبرامج في اطار خطة عمل اقليمية تقوم بتنفيذها وكالات واجهزة مختلفة وذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الرئيسية خلال النصف الثاني من العقد. اما الهدف العام للمؤتمر فهو تعزيز انشطة التعاون الفني في مجال الاعاقة على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي وحشد الموارد الوطنية لغايات اعداد الكوادر الكفوءة وتبادل المعلومات ومواصلة البحث والتطور للسياسات والبرامج في هذا المجال.

ومن الجدير بالذكر ان المؤتمر يركز على نقطة هامة هي ان مفهوم تأهيل المعاقين لايعني تدريبهم لاستخدام الاجراءات الطبية والتعليمية لمساعدة الفرد المعوق على تحقيق اقصى مستوى ممكن من الفعالية لنفسه والاندماج في المجتمع فحسب، بل يمتد المفهوم ليشمل قضية تكييف المجتمع لقبول المعوق كعنصر فاعل يؤثر فيه ويتأثر بسياساته واتجاهاته وقيمه وذلك يتطلب تجاوز المجتمع التعامل مع المعوقين من منطق الشفقة والمشاعر الانسانية الى منطق يؤكد على العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وان عملية الدمج الاجتماعي للمعوق هو امر لا يتحقق تلقائيا ولكن من خلال اعداد المجتمع وتوعيته للتعامل مع المعوقين وبدون ذلك تصبح التشريعات التي تؤكد على حق المعوق في العمل لا معنى لها. والنقطة الثانية هي كيفية تكييف البيئة الفيزيائية لتلائم احتياجات المعوقين ومتطلباتهم خارج الابنية ومداخلها وما في داخلها. كما ويهدف المؤتمر الى حث الحكومات على اصدار التشريعات الضرورية لتطبيق اساليب تكييف المجتمع والبيئة السالفة الذكر.

وسيشارك في المؤتمر اكثر من مائة شخص بما في ذلك بعض الخبراء المعوقين وممثلون عن المنظمات غير الحكومية الرئيسية والشخصيات المرموقة

ويتضمن المؤتمر العناصر الثلاثة التالية:

اولاً اوراقا ومناقشات فنية تأخذ شكل جلسات عمل رسمية لتغطية المواضيع التالية:

أ- عرض لمشكلات واحتياجات المعوقين: منظور دولي (مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية)؛

ب- عرض لمشكلات واحتياجات المعوقين: منظور اقليمي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي/اللجنة الاقتصادية لافريقيا)؛

ج- عرض لمشكلات واحتياجات المعوقين في المنطقة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)؛

د- اعادة التأهيل المهني واتاحة فرص العمل (منظمة العمل الدولية)؛

هـ- التعليم الخاص للمعوقين (منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم(اليونسكو))؛

و- الوقاية والعلاج واعادة التأهيل على اساس مجتمعي (منظمة الصحة العالمية)؛

ز- البرامج التي تدعمها مؤسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة والاستراتيجية العالمية لوقاية الاطفال من الاعاقة واعادة التأهيل(اليونيسيف))؛

ح- تكييف البيئة الطبيعية والاجتماعية وظروف المعوقين (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)؛

ط- تطوير احصائيات الاعاقة في المنطقة (المكتب الاحصائي، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في الامم المتحدة).

ثانياً عرض فعاليات ثقافية ورياضية للمعوقين لاظهار امكاناتهم وقدراتهم الابداعية، ويمكن ان تشمل هذه الفعاليات عرضا مسرحيا للصم وعرضا غنائيا انشاديا من مجموعة من المكفوفين وبعضا من الانشطة الرياضية الاخرى.

ثالثاً اقامة معرض تشترك فيه حوالي (١٥) شركة لعرض احدث التقنيات لمساعدة المعوقين وتسهيل حياتهم. كما تقديم الشركات هذه عروض عملية لاستخدامات اجهزتها المعروضة.

الدراسات والمنشورات التي اعدتها الاسكوا بشأن المعوقين

كجزء من خططها وانشطتها فيما يتعلق بعقد الامم المتحدة للمعوقين، تقوم الاسكوا باعداد المنشورات التالية وسيتم توزيعها في المؤتمر بالاضافة الى وثائق المتمر المذكور اعلاه.

١- ببليوغرافيا الدراسات المتعلقة بالمعوقين في العالم العربي.

وهو تجميع لكل الدراسات والكتب والمقـــالات واوراق الاجتماعات الصادرة بشأن المعوقين في العالم العربي مما سيغنـــي قاعدة المعلومات اللازمة لتشجيع البحث العلمي في هذا الموضـــوع. وسيكون هذا الكتاب بمتناول كل المستفيدين منه في كافة الـــدول العربية والعالمية.

٢- دليل المؤسسات المختصة بالعوق.

ويشتمل هذا الدليل على كافة المؤسسات المختصة بالعوق فـــي العالم العربي والجهات المسؤولة عنها.

٣- دليل الخبراء المختصين بالعوق.

ويشتمل هذا الدليل على اسماء وعناوين كافة الخبـــراء المختصين بالعوق في العالم العربي واي معلومات متوفرة عنهم.

٤- دليل المشاريع الخاصة بالمعوقين التي تقوم بتنفيذهـــا منظمة الامم المتحدة في منطقة الاسكوا.

امرفق رقـم ١)

الاعـــلان العربـــي للعمل مع المعاقيـــــن

الاعلان العربي للعمل مع المعوقين

ان مؤتمر الكويت الاقليمي للمعوقين المنعقد في مدينة الكويت تحت رعاية سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الموقر خلال الفترة من ١-٥ نيسان/ابريل ١٩٨١م والذي دعت اليه اللجنة الوطنية الكويتية للسنة الدولية للمعوقين بالتعاون الفني مع الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، والذي شاركت فيه:

وفود الدول العربية،

والمنظمات العربية الاقليمية،

ومنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة،

وبحضور الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للسنة الدولية للمعاقين،

وبمشاركة عدد من الخبراء المختصين من الاقطار العربية والأجنبية.

اسهاما منه في الجهود الوطنية والاقليمية والعالمية المبذولة خلال العام الدولي للمعاقين والذي كرست له الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٨١م لحث كافة الدول على بذل المزيد من الجهد في مواجهة مشكلات الاعاقة والمعاقين.

وايمانا بما تضمنته الشرائع السماوية نصا وروحا من تكريم للانسان - كل انسان - حين استخلفه الله على الارض، وألزمه بالتكافل الاجتماعي حتى يشد الناس بعضهم بعضا تحقيقا للخير العميم.

وتجديدا لما أرسته الحضارة العربية خلال عصورها الزاهرة من أسس العدالة والتراحم وتمكين الطاقات الانسانية للفرد والجماعة والمجتمع من الانطلاق والايجابية في ارساء دعائم تلك الحضارة.

وتأسيسا على ميثاق الأمم المتحدة والشرعية العالمية لحقوق الانسان الصادر عام (١٩٤٥) واعلان حقوق الاشخاص المعاقين الصادر عام (١٩٧٥)، واعلان حقوق المتخلفين عقليا الصادر عام (١٩٧١)، واعلان حقوق الطفل الصادر عام (١٩٧٥)، واعلان التقدم الاجتماعي والانماء الصادر عام (١٩٦٩)، واتفاقية جنيف الرابعة بشأن السكان المدنيين في حالة الحرب وتحت ظروف الاحتلال الصادرة عام (١٩٤٩)، وغير ذلك من القرارات الصادرة عن الامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة، وما تضمنته من تأكيد لحقوق كل أفراد المجتمع البشري في التمتع بمقومات الكرامة الانسانية، وفرص المشاركة في صنع الحياة سواء كانوا معاقين او غير معاقين.

وتحقيقا لاهداف ميثاق جامعة الدول العربية، وتأكيدا لما تضمنه ميثاق العمل الاجتماعي للدول العربية الصادرة عام (١٩٧١)، واستراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربية الصادرة عام (١٩٧٩) وهما الوثيقتان اللتان أقرهما مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، واستراتيجية تطوير التربية العربية الصادرة عام (١٩٧٦) التي أقرها مؤتمر وزراء التربية العرب، وغير ذلك من الوثائق والمقررات التي اعتمدتها مختلف المنظمات العربية الاقليمية والتي تنص على اهمية رعاية المعاقين وتاهيلهم ودمجهم في المجرى الرئيسي للحياة الاجتماعية العربية.

وادراكا منه لخطورة مشكلة المعاقين ولحجمها على المستوى العالمي والتي تقدر بحوالي ٤٥٠ مليون معاق جسديا وعقليا ونفسيا، أي حوالي ١٠ في المائة من سكان هذا الكوكب، يوجد ٨٠ في المائة منهم في الدول النامية.

واستشعارا بأن المعاقين في الوطن العربي يزيد عددهم عن ١٥ مليون شخص، واحتمال زيادة هذا العدد مع عوامل التحضر السريع، واتاحة الطب الحديث زيادة في نسبة المعاقين ومنحهم فرصة البقاء أحياء، وتضخم حوادث الطرقات والسيارات واصابات العمل وضحايا الحروب وانتشار أحزمة الفقر وجيوبه، وغير ذلك من مظاهر التخلف التي تحكم الحلقة المفرغة للفقر والعجز والاعاقة.

ووعيا بابعاد العدوان الاسرائيلي على الارض العربية، وما ترتب عليه من اغتصاب للوطن الفلسطيني، واحتلال لأجزاء من التراب العربي، وتشتيت للشعب الفلسطيني وتعريضه لصنوف الاضطهاد والتعذيب والاعاقة داخل السجون الاسرائيلية وفي معاناة الحياة اليومية، ومواجهة لآثار هذا العدوان المستمر وما يخلفه من مآسي اجتماعية وانسانية.

وعزما على مواجهة مشكلات الاعاقة مواجهة شاملة، وتمكينا للمعاقين من المشاركة الكاملة في حياة مجتمعاتهم أخذا وعطاء، وعلى قدم المساواة مع بقية المواطنين.

يصدر المؤتمر الاعلان العربي للعمل مع المعاقين. ويشمل هذا الاعلان الى جانب الديباجة على خمسة اقسام هي:

الاسس والمبادىء ، والاهداف ، وسائل العمل وأساليبه ، والتعاون العربي ، والتعاون الدولي . وسوف نورد فيما يلي بعض الفقرات الهامة من كل قسم من هذه الاقسام :

الاسس والمبادىء

المعاقون طاقة انسانية ينبغي الحرص عليها ، وهم جزء لا يتجزأ من الموارد البشرية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار في التخطيط والاعداد للموارد الانمائية في المجتمع .

النمو الطبيعي قدر الامكان لممارسة حياة طبيعية في المجتمع هو حجر الزاوية في معالجة مشكلات المعاقين .

العناية بالمعاقين وتأهيلهم وادماجهم الاجتماعي تمثل استثمارا بشريا له مردوده الاقتصادي والاجتماعي ، وليست قائمة على مجرد اعتبارات انسانية تثيرها حالات الضعف أو العجز .

الاقرار لجميع المعاقين بحقهم في الرعاية والتعليم والتأهيل والتشغيل دون تمييز بسبب الجنس أو الاصل أو المركز الاجتماعي أو الانتماء السياسي .

الارادة السياسية على أعلى المستويات هي الدعامة الراسخة لتوفير البرامج المطلوبة للعناية بالمعاقين باعتبارها جهدا وطنيا شاملا ، وتلك الارادة هي القوة الدافعة لجهود المجتمع على مختلف مستوياته .

الاهداف

حدد هذا القسم من الاعلان الاهداف الخاص بالوقاية وبارعاية الطبية والغذائية ، واتاحة فرص التعليم واكتساب المعرفة وفرص الاشباع الثقافي والترويحي والرياضي ، كما حدد :

توفير فرص العمل والتشغيل سواء في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي من خلال المؤسسات الحكومية ، أو مشروعات القطاعين العام والخاص ، أو من خلال ترتيبات خاصة للعمل في الاسرة والمنزل .

تمكين المعاقين من الاندماج الاجتماعي واكسابهم الثقة بأنفسهم واكساب المجتمع الثقة بهم ، وتوسيع آفاق التفاعل الاجتماعي مع مختلف الفئات والهيئات ، كسرا لطوق العزلة والهامشية التي قد يستشعرها المعاقون .

.../

وضع السياسات التي تكفل للمعاقين المساواة مع غيرهم من المواطنين في الحقوق السياسية والمدنية .

وسائل العمل وأساليبه

ومن بين مجموعة من الوسائل والاساليب للعمل مع المعاقين نجتزىء الفقرات التالية :

اعطاء الاولوية المناسبة في تخطيط البرامج وتنفيذها لفئات الطفولة والشباب والامهات بما يضمن وقايتها من مسببات العجز ، وعلاجا المبكر في حالة اصابتها ، وذلك عن طريق التوسع في مراكز الامومة والطفولة ، وبرامج الصحة المدرسية ، وتعميم اللقاحات والامصال ، ووضع نظام لتسجيل الاطفال الذين يولدون بعاهة ، أو الذين يحتمل اصابتهم بها ، واتخاذ الوسائل اللازمة لعلاجهم.

وضع نظام صحي اجتماعي نفسي للكشف المبكر عن حالات الضعف والعجز والاعاقة وخاصة بالنسبة للاطفال حتي لا يصبح العجز معطلا للنمو الطبيعي ، وحتى لا تؤثر مضاعفاته على مراحل النمو التالية مما قد يؤدى الى استفحال حالات العجز والاعاقة ، ويعقد قدرة المعاق على المشاركة في الحياة العادية .

الدولة مسؤولة عن القيام بالدور القيادى في رعاية المعاقين وتأهيلهم وتشغيلهم ، وعليها أن تضع السياسات اللازمة لذلك ، وأن تحدد مستويات الخدمة المطلوبة في مختلف مؤسسات المعاقين ضمانا لفاعلية الخدمات الحكومية والاهلية .

الاستعانة بوسائل الاعلام بمختلف أجهزتها ومؤسساتها لنشر الوعي والادراك الموضوعي لمشكلات الاعاقة والمعاقين بين الجماهير ولدى المعاقين وأسرهم ، ودفعا للاهتمام بقضايا الاعاقة في أبعادها المختلفة ، وتشديدا على الارتباط الوثيق بين مشكلة المعاقين وتنمية الموارد البشرية غاية ووسيلة في التنمية الشاملة .

الاخذ بنظام التخصص المهني على مختلف المستويات في اعداد وتدريب الكوادر والاطارات العاملة في مجال المعاقين ، وذلك ضمانا لفاعلية الخدمات المتاحة لهم ، والارتقاء بها كمّا وكيفا ، وتوفير الكفايات اللازمة للوفاء باحتياجاتهم في مختلف حلقات الخدمة رعاية وتعليما وتأهيلا ادماجا .

اتخاذ الاجراءات اللازمة لتمكين المعاقين من المشاركة في تقرير مصيرهم من أجل التخطيط والتنفيذ لبرامج رعايتهم وأساليب تمتعهم بحقوقهم ، وذلك عن طريق تنظيم أنفسهم في روابط وجمعيات واتحادات ، هذا الى جانب اتاحة الفرصة لهم للمشاركة الكاملة في المؤتمرات والندوات الرسمية والاهلية في داخل القطر أو في الخارج .

.../

التعاون العربي

وفي مجال التعاون العربي أشار الاعلان الى جملة من المجالات نخص منها بالذكر :

العمل على انشاء مراكز عربية اقليمية لتدريب الكوادر والاطارات العليا المتخصصة في مختلف البرامج اللازمة للعلاج والتأهيل والتعليم والتدريب .

التعاون في الدراسات والابحاث وتبادل المعلومات والخبرات .

دعم منظمة التحرير الفلسطينية فيبرامجها الاجتماعية ومؤسساتها الخاصة بالمعاقين ممن تتزايد أعدادهم نتيجة للعدوان الاسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة ، وعلى المخيمات الفلسطينية في لبنان ، وكذلك اتاحة الفرص لتدريب الكوادر الفلسطينية المتخصصة في مجالات المعاقين عن طريق تقديم المنح الدراسية والتدريب لهم في مؤسسات التدريب في الاقطار العربية .

العمل على انشاء مؤسسات عربية مشتركة لصناعة المعدات والاجهزة التعويضية والاطراف الصناعية وغيرها من المستلزمات التي يمكن انتاجها لخدمات المعاقين في اقطار الوطن العربي .

التعاون الدولي

وفي هذا القسم نشير الى الفقرات التالية :

مساندة حركات التحرير التي تناضل من أجل تقرير المصير والاستقلال وتحرير التراب الوطني من السيطرة الاجنبية ، وتقديم المعونة والدعم لهذه الحركات في مواجهة ما يتعرض له مناضلوها من اعاقات جسمية أو اجتماعية .

المشاركة الايجابية في تأسيس النظام الاقتصادي الدولي الجديد ومتابعة الدعوة لاستمرار الحوار بين الشمال والجنوب كخطوة أساسية على طريق اقامة هذا النظام المنشود ، وما يرتبط به من اعادة العلاقات والمبادلات على صعيد التعاون الدولي ، واقرار للعدالة والاستقرار والسلام في العالم ، وتمكين لدول العالم الثالث من تخطيط التنمية الشاملة لمجتمعاتها ، ومن تطوير مواردها البشرية بحيث تنحسر مظاهر العجز والاعاقة الى أقل حد ممكن .

الاستفادة من المعرفة العلمية والتكنولوجية والتنظيمية في البلاد الصناعية المتقدمة وتطبيقها بما يتناسب مع ظروف العجز والاعاقة في الاقطار العربية ، والاستعانة بخبراتها في اقامة الصناعات المتصلة بخدمات المعاقين .

.../

مساندة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ودعم برامجها ومشروعاتهـا الوقائية والعلاجية والتأهيلية للمعاقين في أنحاء العالم .

(مرفق رقم ٢)

التوصيات الناتجة عن اجتماع الخبراء العالمي لاستعراض
تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين في
منتصف عقد الامم المتحدة للمعوقين

توصيات باتخاذ اجراءات

ألف - ديباجة

١ - ان اجتماع الخبراء العالمي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين في منتصف عقد الأمم المتحدة للمعوقين ، وقد نظر في أوضاع المعوقين وقد قام باستعراض وتقييم التقدم المحرز أثناء النصف الأول من عقد الأمم المتحدة للمعوقين يعرب عن ايمانه الراسخ بوجوب وضع فلسفة ارشادية من أجل النهوض بأوضاع المعوقين وتحسينها المستمر .

٢ - ويجب أن ترتكز هذه الفلسفة الارشادية على الاعتراف بحقوق الانسان للمعوقين ، أولا باعتبارهم مواطنين يتمتعون بكامل الحقوق التي يتمتع بها سائر المواطنين ، وبشكل ثانوي فقط باعتبارهم منتفعين بالخدمات الاجتماعية وغيرها من الخدمات .

٣ - وينبغي لهذه الفلسفة الارشادية أن تحدد مجالات العمل ذات الأولوية في السنوات القادمة . ويبيّن مبدأ تكافؤ الفرص حسبما ورد في برنامج العمل العالمي الاطار الذي ينبغي فيه تحسين مركز المعوقين مثل الحق في التمثيل الذاتي في المجتمع والمشاركة الكاملة فيه والوصول الى مرافق المجتمع وموارده .

٤ - ويؤمن اجتماع الخبراء العالمي أن الوقاية من العجز وحيثما أمكن علاج الاعتلال هي أكثر الطرق قبولا وفعالية من حيث التكلفة للحد من وقوع حالات العجز . ويسلم في هذا الصدد بأن المرض وسوء التغذية والحروب والعنف والجهل بطرق الوقاية واعادة التأهيل من الأسباب الرئيسية المؤدية للعجز .

٥ - ويؤمن اجتماع الخبراء العالمي بأن اعادة تأهيل المعوقين ، بما في ذلك اعادة تأهيل من يعانون من الاعتلال ، هام بالقدر نفسه وذلك كي يتسنى لهم المشاركة بصورة كاملة في المجتمع .

٦ - ويعرب اجتماع الخبراء العالمي عن ارتياحه لأن برنامج العمل العالمي للمعوقين يعلن اتباع نهج جديد يتسم بالتحدي مما مهد الطريق لمستقبل يمكن فيه للمعوقين أن يشتركوا على نحو كامل في المجتمع . وينبغي أن يدرج هذا النهج الجديد فورا في جميع الخطط والتدابير المتعلقة بالعقد .

٧ - ويعرب اجتماع الخبراء العالمي عن اقتناعه بأن الفرص التي أتاحها عقد المعوقين لحفز التنفيذ الشامل لبرنامج العمل العالمي لم تستغل استغلالا تاما .

٨ - ويرى اجتماع الخبراء العالمي أنه لم يتم احراز سوى قدر ضئيل من التقدم في جميع أرجاء العالم ، ولاسيما في أقل البلدان نموا ، حيث يعاني المعوقون معاناة مضاعفة نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية ، ويعتقد أن أوضاع كثير من المعوقين لابد وأن تكون قد تدهورت خلال السنوات الخمس الماضية .

٩ - ويقدم اجتماع الخبراء العالمي بهذا الى الأمين العام التوصيات التالية من أجل تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين في المرحلة المقبلة .

باء - التوصيات

١٠ - ينبغي للجمعية العامة أن تقرر منح قدر أكبر من الأولوية خلال السنوات الخمس القادمة لتعزيز عقد الأمم المتحدة للمعوقين ولتنفيذ توصيات برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين . ويكون من شأن هذه التدابير أن تؤكد من جديد صلاحية برنامج العمل العالمي وقيمته .

١١ - ينبغي للجمعية العامة أن تعقد مؤتمرا خاصا بشأن إعمال حقوق الانسان للمعوقين، بالاضافة الى اسناده ولاية توضيح هذه الحقوق وصوغ اتفاقية دولية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المعوقين ، تصدّق عليها الدول بحلول نهاية العقد .

١٢ - ينبغي أن يطلب الى الجمعية العامة أن ترصد مبالغ كافية في اطار ميزانيتها العادية لتعزيز العقد بصورة فعالة ، وتنفيذ برنامج العمل العالمي وشن حملة شاملة لاعلام وتثقيف الجماهير تصوّر المعوقين بأنهم أعضاء في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين . وفي هذا السياق ، ينبغي أن يطلب من الأمم المتحدة والحكومات أن تصدّر مجموعة من طوابع البريد المكرّسة لعقد الأمم المتحدة للمعوّقين .

١٣ - ينبغي لمجالس ادارة سائر هيئات منظومة الأمم المتحدة المعنية بالمسائل المتعلقة بالعجز أن ترصد أيضا مبالغ كافية لذلك الغرض .

١٤ - ينبغي أن توزع جميع المعلومات والوثائق ، عند الطلب ، بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة ، وكذلك بطريقة برايل وفي شكل شرائط تسجيل سمعية وشرائط تسجيل مرئية "فيديو" . وينبغي توفير الترجمة الفورية بلغة الاشارة عند الاقتضاء في جميع اجتماعات منظومة الأمم المتحدة .

١٥ - ينبغي أن تسند الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي مهمة ادارة جهاز مماثل لصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة لتمويل مشاريع وأنشطة من شأنها أن تعزز أغراض برنامج العمل العالمي . وينبغي أن تقوم لجنة يكون معظم الأعضاء فيها من المعوقين، باسداء النصح الى الجهاز .

١٦ - ينبغي للأمم المتحدة أن تشكل أمانة لبقية العقد تماثل الأمانة التي أنشئت للسنة الدولية للمعوقين . وينبغي أن تكون هذه الأمانة تحت الاشراف المباشر لرئيسة مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية . وكي يتسنى لهذه الأمانة أن تقوم بالتنفيذ الفعال للبرامج والأنشطة المقرر أن تضطلع بها ، ينبغي أن ترصد مبالغ في اطار موارد الميزانية وخارج موارد الميزانية على السواء لرئيسة المركز بشكل مباشر .

١٧ - ينبغي انشاء مجلس استشاري للخبراء من ذوي الخبرات العريضة في مجال العجز ، كي يقوم وفقا للممارسة المتبعة في الأمم المتحدة ، باسداء النصح المتخصص الى رئيسة

مراكز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية في مجال تخطيط وتنفيذ البرامج والأنشطة ذات الصلة . وينبغي لدى انشاء هذا المجلس أن يولى الاعتبار الواجب لاشتراك وتمثيل المعوقين بصورة ملائمة .

١٨ - واعترافا بأن للمعوقين خبرات شخصية في ميدان العجز ، ينبغي أن يشترك المعوقون وأن يمثلوا في جميع اجتماعات الأمم المتحدة لأفرقة الخبراء بشأن العجز وجميع الاجتماعات التي ترعاها الأمم المتحدة ، على الصعيدين الاقليمي والوطني .

١٩ - ينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ اجراء فوريا لتنفيذ أحد المواضيع الرئيسية لبرنامج العمل العالمي ألا وهو التشاور مع المنظمات الممثلة للمعوقين لتمكينها ، كل على حدة ، من رصد وتقييم جميع الخطط والمشاريع والأنشطة المتعلقة بالمعوقين . وكي يتسنى اجراء هذه المشاورات ، ينبغي للأمم المتحدة والحكومات أن تولي مسألة تمويل منظمات المعوقين أقصى الأولوية ، مع ايلاء تشديد خاص على التدريب في مجال القيادة وادرار الدخل .

٢٠ - ينبغي تعزيز اللجان الاقليمية ، وبخاصة في البلدان النامية ، باعتبارها جهات وصل لتعزيز أنشطة التعاون التقني واقتسام الموارد الوطنية لأغراض التدريب الشخصي وتبادل المعلومات وتطوير السياسات والبرامج والبحوث . وينبغي تعزيز أنشطة أو خدمات دعم التعاون التقني .

٢١ - ينبغي تشجيع جميع الوكالات الدولية المعنية بالمعونة والتنمية ، القانونية منها وغير القانونية ، على دراسة الطريقة التي تؤثر بها برامجها على المعوقين وعلى التعاون مع منظمات المعوقين في البلدان المانحة للدعم والمتلقية له على السواء بهدف التيقن من أن ميزانياتها تشمل برامج تعود بنفع مباشر على المعوقين وأن برامجها في متناول المعوقين . وينبغي أن تخصص حصة من المساعدة الانمائية الرسمية للبرامج والأنشطة المتصلة بالعجز .

٢٢ - ويرجى من الأمين أن يقوم بتنفيذ نظام دولي للاعلام يتضمن اتباع اجراءات منسقة لجمع المعلومات وتصنيفها وتوزيعها . وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي أن تدرج بنود بشأن العجز في التقارير العادية عن تعدادات السكان والدراسات الاستقصائية الوطنية عن الأسر المعيشية ، وينبغي حث جميع البلدان على تقديم البيانات الناتجة الى الأمم المتحدة . وينبغي استخدام مفاهيم ومصطلحات برنامج العمل العالمي في الدراسات الاستقصائية والبرامج الاعلامية . وينبغي أن تشترك المنظمات المعنية بالمعوقين في تخطيط وتنفيذ مثل هذه الدراسات الاستقصائية والبرامج الاعلامية . كما ينبغي أن تكون هذه المعلومات في متناول المعوقين أيا كانت عليه حالة اعتلالهم .

٢٣ - ينبغي للأمين العام أن يعد تقريرا كاملا عن قاعدة البيانات المتعلقة باحصاءات العجز وأن تتاح للحكومات والمنظمات غير الحكومية المعنية ، بما في ذلك منظمات المعوقين والباحثون وكذلك لهيئات منظومة الأمم المتحدة بغرض اجراء المزيد من التحليل لها ولتطبيقاتها المتعلقة بالسياسة العامة .

٢٤ - ويقترح أن يطلب من البنك الدولي اعداد دراسة عالمية عن النتائج الاقتصادية للحظر وما لتدابير الوقاية واعادة التأهيل ومساواة الفرص من أهمية من حيث العلاقة بين التكلفة والمنفعة .

٢٥ - وينبغي أن تضع الأمم المتحدة سياسة لشؤون الموظفين بهدف توظيف المزيد من المعوقين في منظومة الأمم المتحدة وأن تنفذ هذه السياسة . وينبغي أن يقدم الأمين العام تقريرا سنويا الى الجمعية العامة عن حالة المعوقين الموظفين في منظومة الأمم المتحدة .

٢٦ - وينبغي عقد سلسلة من الاجتماعات التقنية قبل سنة ١٩٩٢ ، وهي السنة التي ينبغي أن يعقد فيها مؤتمر عالمي ، مماثل للمؤتمر الذي عقد في نهاية عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، بغية وضع مبادرات متابعة للعقد حتى سنة ٢٠٠٠ .

٢٧ - وينبغي أن تعقد الأمم المتحدة اجتماعات لواضعي القرارات من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد السواء بغية التشديد على أهمية تنفيذ برنامج العمل العالمي ووضع اجراءات للتعاون في هذا الصدد .

٢٨ - وتقع المسؤولية عن البرامج والخدمات والمرافق والأنشطة التي تؤثر تأثيرا مباشرا على حياة المعوقين وأسرهم على عاتق الحكومات الوطنية بصفة أساسية ، بالتعاون مع الهيئات الأخرى ، الخاصة والعامة ، في مختلف الدول . وينبغي أن يكون برنامج العمل العالمي دليلا ومعيارا لقياس التقدم المحرز في كل بلد .

٢٩ - وينبغي تعديل ما عفا عليه الدهر من القوانين والأحكام القانونية المتعلقة بالعجز تعديلا مناسبا أو الغاؤه . وينبغي سن تشريعات شاملة جديدة لمناصرة قضية المعوقين ولكفالة حقوقهم المدنية ولتوفير الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف .

٣٠ - ينبغي اعداد دراسات اجمالية قطرية عن التشريعات القائمة وعن تنفيذها وانفاذها ، من أجل توضيح الحالة الراهنة لهذه التشريعات ومن أجل اعداد مبادئ توجيهية ، عندما لا تكون موجودة ، لوضع تشريعات شاملة ترمي الى تعزيز حقوق المعوقين وحمايتها .

٣١ - ينبغي أن تهتم هذه المبادئ التوجيهية اهتماما خاصا بالحقوق المحددة للأشخاص الذين يعانون من أوجه عجز في الاتصال ، وخاصة (أ) الصم والذين يعانون من اعتلال خطير في السمع ، لكي يسلم بكونهم أقلية لغوية لها الحق المحدد في أن يعترف بلغاتها الاشارية الأهلية والأصلية باعتبارها لغتهم الأولى والرسمية وبصفتها واسطة الاتصال والتعليم ، وأن تقدم لهم خدمات الترجمة الفورية باللغة الاشارية ؛ و(ب) المعوقين بصريا ، بما في ذلك التدريب على طريقة برايل والمعينات السمعية والمطبوعات الكبيرة الأحرف والوصول اليها ؛ و(ج) المعوقين عقليا ، ويشمل الاهتمام بهم توفير السبل لتيسير لغة القراءة لهم ؛ و (د) المعوقين كلاميا ، وذلك ليستفيدوا من تكنولوجيات الاتصالات الجديدة .

٣٢ - وينبغي أن تدرج الدول الأعضاء ، في برامج التعاون التقني التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي عن طريق رقم التخطيط الارشادي المخصص للبلدان ، مشاريع للوقاية من التعوق ، وتعليم المعوقين أو تدريبهم ، وادماجهم اقتصاديا واجتماعيا في المجتمع . وعلاوة على الهيئات التنسيقية المحددة في برنامج العمل العالمي ، ينبغي انشاء جهة تنسيق على المستوى الوزاري .

٣٣ - وينبغي أن تتخذ الحكومات اجراءات فورية ترمي الى تنفيذ أحد المواضيع الرئيسية لبرنامج العمل العالمي ، وهو أن الحكومات يجب أن تعزز ، على سبيل الأولوية ، تطوير منظمات المعوقين عن طريق توفير دعم مالي منتظم لهذه المنظمات . وينبغي استشارة منظمات المعوقين هذه في تخطيط جميع السياسات والبرامج والخدمات الوطنية التي تؤثر على حياة من تمثلهم .

٣٤ - وينبغي أن تسن الحكومات والمؤسسات الخاصة أولوية كبيرة الى البرامج الرامية الى تنفيذ حق المعوقين في التوظف . وينبغي للحكومات التي لم تصدق على الاتفاقية رقم ١٥٩ التي أبرمتها منظمة العمل الدولية أن تفعل ذلك ، وينبغي أن تستند اجراءاتها في هذا المجال الى المبادىء المبينة في تلك الاتفاقية وفي توصية منظمة العمل الدولية رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٥ .

٣٥ - وينبغي توسيع النطاق في نظم الضمان الاجتماعي التي توفر الخدمات والدعم للمعوقين وأسرهم ، بغية السماح للمعوقين بتحقيق كامل امكانياتهم في المجتمع.

٣٦ - وينبغي أن تشمل الاستحقاقات الاقتصادية المتوفرة للمعوقين الذين يحتاجون اليها توفير المساعدة الشخصية التي يديرها المعوق بنفسه ، والاسكان ، والنقل ،وغير ذلك من التسهيلات اللازمة للعيش المستقل .

٣٧ - وينبغي أن تستفيد برامج الوقاية من العجز واعادة التأهيل أقصى فائدة ممكنة من المرافق والخدمات الموجودة . وينبغي استخدام المواد الخام والدراية العلمية والمرافق الانتاجية المحلية لصنع المعينات والأجهزة بغية كفالة ملاءمتها للمستهلك ، ولتيسير تنفيذ اصلاحها محليا . وينبغي اتخاذ تدابير لتسهيل شراء هذه المواد والخدمات وينبغي أن تنضم الحكومات التي لم تفعل ذلك بعد ، الى بروتوكول نيروبي الملحق باتفاق فلورنسا فيما يتعلق بالحركة الدولية دون جمارك للمعدات والمواد اللازمة للمساعدة في المعيشة اليومية للمعوقين .

٣٨ - وينبغي بذل عناية خاصة بتحسين حالة المعوقات ، لأن برنامج العمل العالمي لم يركز تركيزا كافيا على احتياجاتهن . وينبغي أن تكفل جميع الحكومات تكافؤ الفرص ، والعدالة الاجتماعية للمعوقات ومشاركتهن السياسية في كل قطاع من قطاعات المجتمع ، وخاصة حياة المجتمع المحلي ، وتزويدهن بفرص الحصول على التعليم ، وبرامج التدريب ، والتوظيف ، والثقافة ، والصحة ، والدين ، والترفيه ، والاعلام . وللحكومات مسؤولية عن تشجيع اشتراك المعوقات في حركة العون الذاتي وفي المنظمات النسائية بغية مساعدتهن على تحقيق هدف المشاركة والمساواة الكاملتين .

٣٩ - وينبغي توجيه عناية خاصة الى تطوير الخدمات والمرافق للمساعدة في اعادة تأهيل الأشخاص في الفئات التالية وتحقيق مساواتهم : المعتلون عقليا وغيرهم ممن المختلين عقليا ، والمعوقون بسبب حوادث عجز متعددة ، والمعوقون المسنون ، والمعوقون من اللاجئين والمهاجرين ، والأشخاص المعوقون فكريا .

UNESCWA LIBRARY
20010135